

لا النافية للجنس

(ص) (١) : مسألة : "كلان" (٢) (لا) إن لم تتكرر ، وقصد بها النفي العام في نكرة تليها غير معمولة لغيرها ، لكن إن كان غير مضاف ، ولا شبيهه ، ركب معها ، وبني على ما ينصب به .

وتمنعه الباء غالباً . وقيل : معرب (٣) مطلقاً ، وقيل : مثنى (٤) وجمعاً . وقيل : إن ركبت لم تعمل في الخبر . قيل (٥) : ولا الاسم . وهل يكسر المؤنث بتنوين أو دونه ، أو يفتح ؟ أقوال : والأصح جواز الأخيرين .

ويجب تنكير الخبر ، وتأخيرته ولو ظرفاً . وذكره إن جهل خلافاً لقوم وإلا فحذفه غالباً (٦) . والترمه تميم . ويكثر (٧) مع إلا . ويرفع تاليها بدلاً من محل الاسم ، وقيل : لا ، معه . وقيل : ضمير الخبر . وقيل : خبر آل لا ، مع اسمها .

ويجوز نصبه خلافاً للجزمي . وربما حذف الاسم دونه . وجوز مبّرمان حذف لا . وربما ركب مع لا الزائدة .

والجمهور : أن لا أبالك ، ولا يدي لك مضاف ، واللام زائدة . وابن مالك : عومل كهو . واللام متعلقة بمقدّر (٨) غير خبر .

والمختار وفقاً لأبي علي (٩) ، وابن يسمون ، وابن الطراوة : على لغة القصر . (ولك) الخبر .

ولا تحذف اللام اختياريّاً . ولا تفصل بظرف خلافاً ليونس . وقيل : الخلف في

(١) (ص) سقطت من أ .

(٢) ط : «كان» تحريف .

(٣) أ : «يعرب» بالياء .

(٤) ط : «مثنى» بالياء والنون ، تحريف .

(٥) كلمة : «قيل» سقطت من ب .

(٦) أ ، ب : «غالب» بالرفع .

(٧) ب : «ويكسر» بالسین ، تحريف .

(٨) كلمة : «بمقدّر» سقطت من أ .

(٩) أ ، ب : «الفارسي» .

الناقص ، ويجوز باعتراض . والجمهور يترع ^(١) تنوين شبه مضاف . وجوزّه ابن مالك بقلة ^(٢) ، وابن كيسان بحسن .

وبني أهل بغداد النكرة إن عملت في ظرف . والكوفية : المَطُول . ولا تعمل في مَفْصُول خلافاً للرّماني ، ومعرفة خلافاً للكسائي في علم مفرد ، ومضاف لِكُنْيَةٍ ، والله ، والرحمن ، والعزیز . وللقرّاء ^(٣) في ضمير غائب ، وإشارة .

(ش) ^(٤) : تعمل ^(٥) « لا » عمل إن إلحاقاً بها ، لمشابتها لها ^(٦) في التصدير ^(٧) والدخول على المبتدأ والخبر ، ولأنها لتوكيد النفي كما أن إن لتوكيد الإثبات . فهو قياس نقيض ، وإلحاقها بليس قياس نظير ، لأنها نافية مثلها ، فهو أقوى في القياس ، لكن عملها عمل إن أفصح وأكثر في الاستعمال . وله شروط :

الأول : ألا تكرر ، فإن كرّرت لم يتعيّن إعمالها ، بل يجوز - كما سيأتي - في التوابع .

الثاني : أن يقصد بها النفي العام ، لأنها حينئذ تختصّ بالاسم . فإن لم يقصد العموم ، فتارة تلغى ، وتارة تعمل عمل ليس .

الثالث : أن يكون مدخولها نكرة ، فلا تعمل في معرفة بإجماع البصريين ، لأن عموم النفي [١٤٥] لا يتصور فيها . وخالف الكوفيون في هذا الشرط ، فأجاز ^(٨) الكسائي إعمالها في العلم المفرد نحو : لا زيد . والمضاف لكنية نحو : لا أبا محمد ^(٩) ، أو لله ، أو الرحمن ، والعزیز ، نحو : لا عبد الله ، ولا عبد الرحمن ، ولا عبد العزيز .

(١) أ ، ب : « لا يترع » بزيادة لا النافية ، تحريف . وانظر الشرح .

(٢) ب : « نقلة » بالنون ، والقاف ، تحريف .

(٣) أ ، ط : « والقرّاء » . (٤) (ش) سقطت من أ .

(٥) في أ : « لا تعمل عمل إن » بتقديم : « لا » تحريف .

(٦) لفظ : « لها » سقط من أ .

(٧) أ ، ب : « في النصب » مكان : « في التصدير » . تحريف .

(٨) ب فقط : « أجاز » .

(٩) ب : « أبا محمد » بالياء المثناة ، مكان : « أبا » ، تحريف .

ووافقه الفراء على لا عبد الله . قال : لأنه حرف مستعمل ^(١) ، يقال لكل أحد : عبد الله . وخالفه في الأخيرين ، لأن الاستعمال لم يلزم فيهما ^(٢) ، كما لزم عبد الله .

والكسائي : قاسهما عليه ^(٣) . وجوز الفراء إعمالها في ضمير الغائب ، واسم الإشارة نحو : لا هو ، ولا هي ، ولا هذين لك ، ولا هاتين لك . وكل ذلك خطأ عند البصريين .

وأما ما سمع مما ظاهره إعمالها في المعرفة كقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا هلك كِسْرَى فلا كِسْرَى بَعْدَهُ ، وإذا هلك قَيْصَر ، فلا قَيْصَر بَعْدَهُ » . وقوله : « قضيةٌ ولا أبا حَسَنٍ لَهَا » ^(٤) . وقول الشاعر :

٥٤٦ - . تَكِدُنْ وَلَا أُمِيَّةٌ فِي الْبِلَادِ ^(٥) .

وقوله :

٥٤٧ - . لَا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطْيِ ^(٦) .

(١) في أ : « تارة يستعمل » بزيادة : « تارة » وبالياء في « يستعمل » .

(٢) ب : « لم يكن بها » مكان : « لم يلزم فيهما » . (٣) أقط : « عليها » .

(٤) نثر من كلام عمر رضي الله عنه في حق علي كرم الله وجهه كما في شرح الجامع : لا شطر بيت ، ولهذا لم يذكره العيني في شواهد . وصار مثلاً يضرب عند الأمر المبر . فقول البعض هو من كلام علي رضي الله عنه ، وهو من الكامل ، ودخله « الوقص » في جزأه : الأول والثاني خبط فاحش . انظر حاشية الصبان ٢ : ٤ .

(٥) لعبد الله بن الزبير الأسدي .

أرى الحاجات عِند أبي خُبَيْبٍ .

من شواهد : سيويه ١ : ٣٥٥ ، والأشموني ٢ : ٤

وفي أ ، ب : « يكون » مكان : « تكدن » ، و « أمير » مكان : « أمية » ، وفي ط : « يكون »

مكان : « تكدن » . كله تحريف صوابه من كتب النحو والشواهد .

(٦) نسبة في الدرر ١ : ١٢٤ إلى بعض بني دبير . وعجزه .

ولا فتي مثل ابن خبيري .

من شواهد : سيويه ١ : ٣٥٤ ، وابن يعيش ٢ : ١٠٢ والخزاعة ٢ : ٩٨ ، والأشموني ٢ : ٤ . =

وقوله :

٥٤٨ - . تَبَكِّيْ عَلَى زَيْدٍ وَلَا زَيْدٌ مِثْلُهُ ^(١) .

فمؤول باعتقاد تنكيره كما تقدم في العَلَم بأن جعل الاسم واقعاً على مُسمّاه ، وعلى كل من أشبهه ، فصار نكرة لعمومه ، أو بتقدير : « مثل » .
وأما قولهم : « لا أبا لك » ، و « لا أخاك » ، و « لا يَدَيَّ لك » ، و « لا غلامِي لك » ، قال :

٥٤٩ - أَهْدَمُوا بَيْتَكَ لَا أَبَا لَكَ - وَزَعَمُوا أَنَّكَ لَا أَخَا لَكَ ^(٢)

وقال :

٥٥٠ - لَا تُعَيِّنْ بِمَا أَسْبَابُهُ عَسَرَتْ - فَلَا يَدَيَّ لِمَرِيٍّ إِلَّا بِمَا قُدِّرَ ^(٣)

ففيه أقوال : أحدها : وعليه الجمهور : أنها أسماء مضافة إلى المجرور باللام ، واللام زائدة لا اعتداد بها ، ولا تعلق ^(٤) ، والخبر محذوف ، والإضافة غير محضة كهي في : « مثلك » و « غيرك » ، لأنه لم يقصد في أب : أو أخ معينين : فلم تعمل « لا » في معرفة . وزيدت اللام تحسیناً للفظ ، لئلا تدخل لا على ما ظاهرة التعريف ^(٥) .

= وفي أ : « لاهيم » مكان : « لاهيم » . تحريف . وفي ط : « لاهيم » بالتاء تحريف أيضاً . وهيم : اسم رجل كان حسن الخداء للإبل . وابن خبيري . هو جميل بن معمر صاحب بثينة نسبة إلى جده الرابع .

(١) قائله مجهول . وعجزه .

. برئ من الحمى سليم الجوانح .

انظر الدرر ١ : ١٢٤ .

(٢) نسبة سيويه ١ : ١٧٦ لابن همّام السلوي .

(٣) قائله مجهول . وانظر الدرر ١ : ١٢٥ . (٤) أفقط : « ولا تعلق » بناءين .

(٥) ترتيب هذا النص في أ . ب متفق . ولكنه في ط مختلف .

ففي أ ، ب بعد قوله : « وأما قولهم : لا أبا لك ولا أخاك . ولا يَدَيَّ لك ، ولا غلامي لك يقول : « فزيدت اللام » الخ . ثم يقول : « ففيه أقوال » ويسرد القول الأول إلى أن يصل إلى قوله : « فلم تعمل لا في معرفة » ثم يستدل بالبيتين المذكورين . مع ملاحظة أن الاختلاف في الترتيب فقط . وأما النص فإنه كامل في النسخ الثلاث .

الثاني : أنها أسماء مفردة غير مضافة عوملت معاملة المضاف في الإعراب ، والمجرور باللام في موضع الصفة لها ^(١) . وهي متعلقة بمحذوف . والخبر أيضاً محذوف . وعليه هشام ، وابن كيسان . واختاره ابن مالك . قال : لأنها لو كانت مضافة لكانت الإضافة محضة ، إذ ليس صفة عاملة ، فيلزم التعريف . وردّ بعدم انحصار غير المحضة في الصفة .

الثالث : أنها مفردة جاءت على لغة القصر . والمجرور باللام هو الخبر . وعليه الفارسيّ ، وابن يَسْعُون ، وابن الطراوة . وإنما اخترته لسلامته من التأويل والزيادة ، والحذف ، وكلها خلاف الأصل .

وكان القياس في هذه الألفاظ : لا أب لك ، ولا أخ لك ، ولا يدّين لك قال :

٥٥١ - . أبي الإسلام لا أب لي سيّواه ^(٢) .

وقال :

٥٥٢ - . تأمل فلا عَيْنَيْنِ للمرءِ صارِفاً ^(٣) .

إلاّ أنه كثر الاستعمال بما تقدّم مع مخالفة القياس . ولم يرد في غير ضرورة إلاّ مع اللام .

وردّ بحذفها في الضرورة . قال :

٥٥٣ - . أبا النّموت الذي لا بُد أنّي مُلاقٍ لا أباكِ تُخَوِّفيني ^(٤)

ولا يجوز أيضاً في غير ضرورة الفصل بين اللام والاسم بظرف أو مجرور آخر

(١) في أ : « بها » مكان : « لها » .

(٢) لنهار بن توسة البشكري . وعجزه :

• إذا افتخروا بقيس أو نعيم •

انظر الدرر ١ : ١٢٥ .

(٣) قائله مجهول . وعجزه :

• عنايته عن مظهر العبرات •

وانظر الدرر ١ : ١٢٥ .

(٤) لأبي حبة النميري .

انظر : إيضاح الوقف والابتداء ١ : ٣٩٦ ، والمقد القرّيد ٢ : ٤٨٨ .

نحو : لا أبا اليوم لك ، ولا يدي - بها - لك . وجوزّه يونس في الاختيار . كذا حكاه ابن مالك .

وقال أبو حيان : الذي في كتاب سيبويه : أن يونس يفرّق في الفصل بالظرف ^(١) بين الناقص والتام ، فيجيزه بالأول دون الثاني .

وردّه سيبويه بأنه لا يجوز بواحد منهما بين إن واسمها ، ولا في باب كان ، فلا يجوز : إن عندك زيداً مقيم ، وإن اليوم زيداً ^(٢) مسافر ، وكذا في ^(٣) كان . فلأذن لا فرق بين الناقص والتام .

وأجاز سيبويه الفصل بحملة الاعتراض نحو : لا أبا - فاعلم - لك .

الشرط الرابع : ألا يفصل بين « لا » والنكرة بشيء ، فإن فصل تعيّن الرفع ليضعفها عن درجة إن نحو : « لا فيها غول » ^(٤) .

وجوزّ الرمّاني بقاء النصب . حكى ^(٥) : « لا - كذلك - رجلاً » ، و« لا - كزريد - رجلاً » ، و« لا كالعشية » ^(٦) زائراً .

وأجيب بأن اسم « لا » في الأولتين محذوف ، أي لا أحد ، ورجلاً تمييز . والثالث ^(٧) على معنى : لا أرى .

الشرط الخامس : أن تكون النكرة غير معمولة ، لغير « لا » ^(٨) ، بخلاف نحو : جئت بلا زاد ، فإن النكرة فيه معمولة للباء ، ونحو : « لا مرجحاً بهم » ، فإنها فيه معمولة لفعل مقدّر .

فلإذا اجتمعت هذه ^(٩) الشروط نصبت الاسم ورفعت الخبر ، لكن إنما يظهر

(١) ط : « في الظرف » بوضع « في » مكان : « الباء » ، تحريف .

(٢) في أ : « وإن عندك زيدٌ مقيم وإن اليوم زيدٌ » برفع « زيد » في الجملتين ، تحريف .

(٣) « في » سقطت من أ . (٤) الصّافات ٤٧ .

(٥) في أ : « على » مكان : « حكى » ، تحريف . (٦) أ : « الفتيّة » بالفاء والتاء ، تحريف .

(٧) ط فقط . « والثاني » ، تحريف . والمقصود بالثالث المثال الثالث : وهو : « ولا كالعشية زائراً » .

(٨) أ ، ب : « لغيرها » مكان : « لغير لا » . (٩) كلمة : « هذه » سقطت من ط .

صب الاسم إذا كان مضافاً نحو : لا صاحب برٍّ ممقوت ، أو شبهه ^(١) بأن يكون عاملاً فيما بعده عمل الفعل نحو : لا طالِعاً جبّلاً حاضراً ، ولا راغباً في الشرِّ محموداً .
فإن كان مفرداً أي غير مضاف ولا شبيهه [١٤٦] رُكِبَ معها وبني ^(٢) . هذا مذهب أكثر البصريين .

واختلف في موجب البناء ، ف قيل : تضمنته معنى « مِنْ » ، كأن ^(٣) قائلًا قال : هل من رجل في الدار ؟ فقال مجيبه : لا رجل في الدار ^(٤) ، لأنّ نفي « لا » عام فينبغي أن يكون جواباً لسؤال عام . وكذلك ^(٥) صرح به « من » في بعض المواضع ، قال :
٥٥٤ - . ألا لا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدٍ ^(٦) .

وصححه ابن عصفور . وردّ بأن المتضمن معنى « من » هو « لا » : لا الاسم . وقيل : تركيبه معها تركيب خمسة عشر بدليل زواله عند الفصل . وصححه ابن الصائغ . ونقل عن سيبويه . وقيل : لتضمنته ^(٧) معنى اللام الاستغرافية . وردّ بأنه لو كان كذلك لوصف بالمعرفة ، كما قيل : لقيته أُمس الدابر .

وذهب الجرمي والزجاجي والسرياني ، والرمّاني : إلى أن المفرد معها معرب أيضاً . وحذف التنوين منه تخفيفاً ^(٨) لا بناء . وردّ بأنّ حذفه من النكرة المطوّلة كان أولى ، وبأنه لم يعهد حذف التنوين إلّا لمنع صرف أو إضافة ، أو وصف العَلَمِ بآبن ، أو ملاقة ساكن ، أو وقف ، أو بناء . وهذا ليس واحداً مما قبل البناء ، فتعين البناء .

وذهب المبرّد : إلى أنّ المثني والجمع على حدّه معربان معها . لأنه لم يعهد فيهما

(١) ب : « أو شبهها به » .

(٢) ط : « على هذا مذهب البصريين » ، بزيادة : « على » .

(٣) ط : « كان » . تحريف .

(٤) المثال في ب : « لا رجل في الدار ينجيه » . (٥) أ . ب : « ولذلك باللام » .

(٦) قائله مجهول وهو قطعة من بيت ، تمامه .

« فقام يذودُ النَّاسَ عَنْهَا بسيفه » وقال : ... الخ .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٥٩ .

(٧) ط فقط : « تضمنته » بدون اللام . (٨) ب : « تخويفاً » مكان « تخفيفاً » ، تحريف .

التركيب مع شيء آخر ، بل ، ولا وجد في كلام العرب مثني وجمع ^(١) مبنيان . ونقض بأنه قال بينائهما في النداء ، فكذا هنا . وعلى الأول فيبنى مدخولها على ما ينصب به . فالمفرد ، وجمع التكسير على الفتح نحو : لا رجل ، ولا رجال في الدار . والمثنى والجمع على الياء كقوله :

٥٥٥ - . تَعَزَّ ، فلا لِنَفْسَيْنِ بِالْعَيْشِ مُتَعَاً ^(٢) .

وقوله :

٥٥٦ - . أَرَى الرَّبْعَ لَا أَهْلِينَ فِي عَرَصَاتِهِ ^(٣) .

وقوله :

٥٥٧ - يُحْشَرُ النَّاسُ لَا بَنِينَ وَلَا آباءَ إِلَّا وَقَدْ عَنَتَهُمْ شُئُونُ ^(٤)

وأما جمع المؤنث السالم ففيه أقوال :

أحدها : وجوب بنائه على الكسر ، لأنه علامة نصبه .

الثاني : وجوب بنائه على الفتح ، وعليه المازني والفارسي ^(٥) .

الثالث : جواز الأمرين ، وهو الصحيح للسمع ، فقد روى بالوجهين قوله :

(١) في أفقط : « مثني ولا جمع » بزيادة : « لا » النافية .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :

• وَلَكِنْ لِيُورَادِ الْمُنُونِ تَتَابُعُ •

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٥٧ ، وشدور الذهب ٨٣ . والأشموني ٢ : ٧ .

(٣) قائله مجهول . وعجزه :

• وَمَنْ قَبْلُ عَنْ أَهْلِيهِ كَانَ يَضِيقُ •

انظر الدرر ١ : ١٢٦ .

(٤) قائله مجهول .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٥٨ ، والأشموني ٢ : ٧ .

وفي أ : « علمتم » مكان : « عنتهم » ، تحريف . وفي ط : « قد علمتم » باللام ، تحريف .

(٥) في أ : « الفارسي والمازني » على التقديم والتأخير .

٥٥٨ - . ولا لذات للشيب (١) .

وقوله :

٥٥٩ - لا سابقات ولا جأؤاءَ باسِلَةً (٢)

قال أبو حيان : وفرع بعض (٣) أصحابنا بناء (٤) الكسر والفتح على الخلاف في حركة لا رَجُلَ . فمن قال : إنها حركة إعراب أوجب هنا الكسر . ومن قال : إنها (٥) حركة بناء أوجب الفتح للتركيب كخمسـة عشر ، إذ الحركة ليست للذات خاصة ، إنما هي للذات ، و « لا » . ومن جوز الوجهين راعى الأمرين . ثم إذا بني على الفتح جوازاً أو وجوباً ، فلا ينون (٦) كما هو ظاهر .

وإن بني على الكسر فقبل : لا ينون ، وعليه الأكثرون ، كما لا ينون في النداء نحو : يا مسلمات . وبه ورد البيتان السابقان .
وقيل : ينون ، وعليه ابن (٧) الدهان وابن خروف ، لأن التثنية فيه كالنون في الجمع ، فيثبت كما ثبت (٨) في : لا مسلمين لك (٩) .

فإن أضيف لفظاً أو تقديرأ أعرب بالكسر وفقاً نحو : لا مسلمات زيد لك ، أو لا مسلمات لك .

(١) قطعة من بيت لسلامة بن جندل التميمي ، وهو بتمامه :

أودى الشبابُ الذي مَجَّدَ عَوَاقِبُهُ فيه نَلْدُ ، ولا لذات للشيب
من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٥٦ ، وروايته : « إن الشباب مكان : أودى الشباب » .
وابن عقيل ١ : ١٤٣ ، والأشُموني ٢ : ٨ .

(٢) قائله مجهول . وعجزه

• تقيي المتون لدى استيفاء آجال •

من شواهد الأشُموني ٢ : ٩ . وفي أ : « بأسلحة » ، مكان : « بأسلة » ، تحريف .

(٣) كلمة : « بعض » سقطت من أ

(٤) كلمة : « بناء » سقطت من ب ، ط . (٥) « إنها » سقطت من ب . ط .

(٦) في أ : « فلاتنوين » .

(٧) « ابن » سقطت من أ . وقد سبقت ترجمة ابن الدهان ٢ : ٤٦ (٨) أ : « يثبت مكان : « ثبت » .

(٩) أ : « مسلمين لك » بإسقاط لا النافية ، تحريف .

ومن قوله بعد ذلك : « فإن أضيف » إلى قوله : « ويمنع التركيب » سقط من أ .

ويمنع^(١) التركيب غالباً دخول الباء على لا نحو : بلا زاد . وسمع^(٢) : « جث بلا شيء » بالفتح ، وهو نادر .

والإجماع على أن « لا » هي الرافعة للخبر عند عدم التركيب ، وأما في التركيب فكذلك عند الأخفش والمازني والمبرد ، والسيرافي ، وجماعة . وصححه ابن مالك إجراء لها مجرى إن .

وقيل : إنها لم تعمل فيه^(٣) شيئاً ، بل « لا » مع النكرة^(٤) في موضع رفع على الابتداء ، والمرفوع خبر المبتدأ . وصححه أبو حيان ، وعزاه لسيبويه .

واستدل لجواز^(٥) الإتيان هنا^(٦) بالرفع قبل استكمال الخبر بخلاف إن .

وذهب بعضهم : إلى أنها لم تعمل في الاسم أيضاً شيئاً حالة التركيب ، لأنها^(٧) صارت منه بمنزلة الجزء ، وجزء الكلمة لا يعمل فيها . وبقي في المتن مسائل :

[مسائل]

الأولى : يجب تنكير خبر « لا » ، لأن اسمها نكرة ، فلا يخبر عنها بمعرفة . وتأخره عنها ، وعن الاسم ، ولو كان ظرفاً أو مجروراً ليضعفها ، فلا يجوز الفصل بينها وبين اسمها لا يخبر ، ولا بأجنبي .

الثانية : حذف خبر هذا الباب - إن علم - غالب^(٨) في لغة الحجاز ، ملترم^(٩) في لغة تميم ، وطيء ، فلم يلفظوا به أصلاً نحو : « لا ضَيْرَ^(١٠) » . « فلا فتوتَ^(١١) » . و« لا ضرر ولا ضرار » . و« لا عدوى ولا طيرة » ، « لا بأس » .

ولأنما كثر أو وجب ، لأن « لا » ، وما دخلت عليه جواب استفهام عام . والأجوبة

(١) أ : « ومنع » مكان : « ويمنع » .

(٢) أ : « ومنع » مكان : « وسمع » ، تحريف .

(٣) كلمة : « فيه » سقطت من أ .

(٤) ط : « المنكرة » بالميم . تحريف .

(٥) أ ، ب : « يجوز » بالباء .

(٦) ب : « لا أنها » مكان : « لأنها » ، تحريف .

(٨) ب : فقط : « غالباً » بالنصب .

(٩) « لغة الحجاز » ، ملترم في « سقطت هذه العبارة من ب » .

(١٠) الشراء ه . (١١) سبأ هـ .

يقع فيها الحذف والاختصار كثيراً ، ولهذا يكتبون فيها بـ «لا» ، ونعم ، ويحذفون الجملة بعدهما رأساً . وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع إلا نحو : « لا إله إلا الله ^(١) » ، « لا حول ولا قوة إلا بالله » .

وإن لم يعلم بقرينة قالية ^(٢) أو حالية لم يجوز الحذف عند أحد فضلاً عن أن يجب . نحو : لا أحدٌ أغْيَرُ مِنْ الله . قال ابن مالك : ومن [١٤٧] نسب إلى تعميم التزام الحذف مطلقاً فقد غلط ، لأن حذف خبر لا دليل عليه يلزم منه عدم الفائدة . والعرب مُجْمَعُونَ على ترك التكلم بما لا فائدة فيه . يشير إلى الزمخشري والجزولي .

وربما حذف الاسم وبقي الخبر ، قالوا : « لا عليك ، أي لا بأس عليك . وجوز مَبْرَمَان حذف « لا » .

الثالثة : إذا وقعت إلا بعد «لا» جاز في المذكور بعدها الرفع والنصب نحو : « لا سيف إلا ذو الفقار ^(٣) » ، وذَا الْفَقَّارُ . « ولا إله إلا الله » ، وإلا الله ، فالنصب على الاستثناء .

ومنه الجرمي ، قال : لأنه لم يتم الكلام ، فكأنك قلت : الله إله .

ورُدَّ بأنه تمّ بالإضمار والرفع على البدل من محلّ الاسم .

وقيل : من محل « لا » مع اسمها . وقيل : من الضمير المستتر في الخبر المحذوف .

وقيل : على خبر لا مع ^(٤) اسمها ، لأنهما في محل رفع بالابتداء .

الرابعة : ندر تركيب النكرة مع لا الزائدة تشبيهاً بلا النافية كقوله :

• لَوَلَمْ تَكُنْ غَطَفَانُ لَا ذُنُوبَ لَهَا ^(٥) .

— ٥٦٠ —

(١) الصافات ٣٥ . (٢) القول ، والقال ، والقليل ، والقالة . مصدر : « قال » .

(٣) ذو الفقار بفتح الفاء : سيف العاص بن مُنية قتل يوم بدر كافراً ، فصار سيفه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ثم صار إلى علي .

(٤) أ ، ب : « على الخبر للا مع اسمها » .

(٥) للفرزدق . ديوانه ٢٨٣ . وعجزه .

• إِذَا لَلَّامٌ ذُوو أَحْسَابِهَا عُمَرَا .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٥٤ .

وهذا من التشبيه الملحوظ فيه^(١) مجرد اللفظ . وهو نظير تشبيه « ما » الموصولة بـ « ما » النافية في زيادة أن بعدها .

الخامسة : الجهور على أن الاسم الواقع بعد « لا » إذا كان عاملاً فيما بعده^(٢) يلزم تنوينه وإعرابه مطلقاً . وذهب ابن كيسان : إلى أنه يجوز فيه التنوين وتركه وأن الترك أحسن إجراء له مجزئ المفرد في البناء ، لعدم الاعتداد بالمفعول من حيث إنه لو أسقط لصح الكلام .

وذهب ابن مالك : إلى جواز تركه بقلة تشبيهاً بالمضاف لا بناءً كقوله :

٥٦١ - . أراني ولا كُفران لله آية^(٣) .

وذهب البغداديون : إلى جواز بنائه إن كان عاملاً في ظرف أو مجرور نحو : « ولا جدّال في الحجّ »^(٤) ، بخلاف المفعول الصريح .

وذهب الكوفيون : إلى جواز بناء الاسم المطول نحو : لا قاتل قولاً حسناً . ولا ضارباً ضرباً كثيراً .

• • •

(ص) : وتفيد مع الهمزة توبيخاً ، وكذا استفهاماً خلافاً للشكويين فلا تغير^(٥) . وتمنياً فلا تلغى ، ولا خبر^(٦) ، ولو مقدّر^(٧) ولا إتباع إلا على اللفظ خلافاً للمبرد .

(١) ط : « المحوظ فيه » . تحريف

(٢) عبارة ب : « إذا كان عاملاً فيها بعد » ، تحريف .

(٣) يذكر صاحب الدرر ١ : ٢٨ أن البيت لكثير عزة ، وروايته :

ولم أر من ليلى نوالاً أعده ألا ربّما طالبت غير منيل
وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .

وعجزه في الدرر ١ : ١٢٧ .

• لِنَفْسِي لَقَدْ طَالَبْتُ غَيْرَ مَنِيل .

وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٨٢٠ ، فقد نسبه محققه إلى ابن الدمينه ديوانه ٨٦ .

وفي أ : « ولا كران » مكان : « ولا كفران » ، تحريف . وفي ط : « بالله » مكان « لله » .

(٤) البقرة ١٩٧ . (٥) ب : « فلا يغير » بالياء .

(٦) أ ، ب : « ولا خبراً » بالنصب . (٧) أ : « ولو » مكان : « ولا » . ط : « ولا مقدراً » بالنصب

(ش) : إذا دخلت همزة الاستفهام على « لا » كانت على معان :

أحدها : أن يراد بها صريح الاستفهام عن النفي المحض دون تقرير ولا إنكار ، ولا توبيخ خلافاً للشكويين ، إذ زعم أنها لا تقع لمجرد الاستفهام المحض دون إنكار وتوبيخ . قال أبو حيان : والصحيح وجود ذلك في كلام العرب لكنه قليل كقوله :

٥٦٢ - ألا اضطِبارَ لِسَمِي أم لها جَلَدٌ^(١) .

الثاني : أن يكون الاستفهام على طريق التقرير ، والإنكار ، والتوبيخ كقوله^(٢) :

٥٦٣ - ألا طِيعَانُ أَلَا فُرْسَانٌ عَادِيَةٌ^(٣) .

وقوله :

٥٦٤ - ألا ارْعِواءَ لِمَن وَلَّتْ شَيْبَتُهُ^(٤) .

وحكم لا في هذين المعنيين^(٥) حكما لو لم تدخل عليها همزة من جواز إلغائها . وإعمالها عمل إن ، وعمل ليس بجميع أحكامها .

الثالث : أن يدخلها معنى التمني . فمذهب سيويه والخليل والجرمي : أنها لا تعمل إلاّ عمل إن في الاسم خاصة ، ولا يكون لها خبر ، لا في اللفظ . ولا في التقدير^(٦) ، ولا يتبع اسمها إلاّ على اللفظ خاصة . ولا يلغى^(٧) بحال . ولا تعمل عمل « ليس »

(١) نسب لمجنون بني عامر . وعجزه :

« إِذَا أَلَا فِي الذِّي لَا قَاهُ أَمْنَالِي » .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٦٦ ، والأشموني ٢ : ١٥ .

(٢) كقوله « سقطت من أ » .

(٣) قيل : إنه لحسان بن ثابت ، وقيل : لخداش بن زهير وعجزه :

« إِلا تَجشُّوْكُمْ حَوْلَ التَّنَائِيرِ » .

من شواهد : سيويه ١ : ٣٥٨ ، والأشموني ٢ : ١٤ .

(٤) قائله مجهول . وعجزه :

« وَأَذَنْتَ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمٌ » .

انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ص ٢١٢ ، وابن عقيل ١ : ١٤٦ .

(٥) كلمة : « المعنيين » سقطت من أ .

(٦) « ولا في التقدير » سقطت من أ ، ومكانها بياض مشار إليه « ط » .

(٧) رسمت في أ : « يلغا » بالألف .

نحو : ألا غُلام لي ، ألا ماءً بارداً^(١) وألا أبالي ، ألا غُلام لي^(٢) ، ألا غُلامين ، ألا ماءً ولبناً ، ألا ماءً وعسلاً بارداً حلواً^(٣) .

وذهب المبرد والمازني إلى جعلها كالمجردة ، فيكون لها خبر في اللفظ ، أو في التقدير . ويتبع اسمها على اللفظ ، وعلى الموضع . ويجوز أن تلغى ، وأن تعمل عمل ليس . والفرق بين المذهبين من جهة المعنى : أن التسمي واقع على اسم لا على الأول ، وعلى الخبر على الثاني . ومن شواهد ما قوله :

٥٦٥ - ألا عُمَرَ وَلَيَّ مُسْتَطَاعٌ رَجُوعُهُ فَيَرَابَ مَا أَثْنَاتُ يَدُ الْعَقَلَاتِ^(٤)

و « مستطاع » خبر « رجوعه » ، والجملة صفة .

[تكرار لا]

(ص) : مسألة : يجب اختياراً خلافاً للمبرد تكرار « لا » إذا لم تعمل ، ولم يكن مدخولها بمعنى فعل ، وفي المفرد من^(٥) خبر منفي بها ونعت ، وحال ، وماض لفظاً ومعنى ، وقد يغني حرف نفي . ويعترض^(٦) بين جار ومجرور^(٧) . وزعمها الكوفية حيثئذ اسماً كـ « غير » مضافاً .

(ش) : إذا لم تعمل لا إما لأجل الفصل ، أو لكون مدخولها معرفة^(٨) ، فمذهب سيويه والجمهور : لزوم^(٩) تكرارها ، ليكون عوضاً عما فاتها من مصاحبة ذي العموم

(١) ط : « بارد » تحريف

(٢) ط : « ألا غلامي لي » بالياء ، تحريف . وقد كرّر المثال في العبارة

(٣) العبارة في أ : « وألا عسلاً بارداً حلواً » باسقاط ماء ، ورفع « حلوا » ، تحريف ، وفي ط : سقطت كلمتا : « الأما » .

(٤) قاله مجهول .

من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٤٧ ، وقد أغفله صاحب الدرر . وفي ط : « يستطاع » بالياء .

(٥) في ب « وفي المبرد المفرد من خبر » ، تحريف .

(٦) أ : « وتعرض » مكان : « وتعرض » ، تحريف . وفي ط : « وتعرض » .

(٧) « بين الحال والمجرور » ، تحريف .

(٨) ط : « معرفة » . تحريف

(٩) ب فقط : « لزوم » .

أو لأن العرب جعلتها في جواب : من سأل بالهمزة وأم . والسؤال [١٤٨] بهما لا بد فيه من العطف ، فكذلك الجواب .

وأجاز المبرد وابن كيسان مع الفصل ^(١) والمعرفة ألا تكرر كقوله :

٥٦٦ - بَكَتْ أَسْفَاوَا سَتَرَجَعَتْ ثُمَّ آذَنْتْ رَكَائِبُهَا أَلَا إِلَيْنَا رَجُوعُهَا ^(٢)

وقوله :

٥٦٧ - لا أنت شائبةٌ مِن شَانِنَا شَانِي ^(٣) .

وذلك عند الجمهور ضرورة . نعم إن كان مدخولها في معنى الفعل لم تكرر ^(٤) نحو : « لا نولك ^(٥) أن تفعل » ، لأنه ضُمِّن معنى : لا ينبغي لك ^(٦) . وكذا : « لا بك السوء » لأنه في معنى : لا يسوءك الله ، لأنها لا تكرر مع الفعل المضارع - كما سيأتي ^(٧) .

ويلزم تكرارها أيضاً اختياراً إذا وليها مفرد منفي بها خبراً أو نعتاً أو حالاً نحو : زيد لا قائم ولا قاعد . ومررت برجل لا قائم ولا قاعد . ونظرت إليه لا قائماً ولا قاعداً ولم يكرر في ذلك ضرورة في قوله :

٥٦٨ - حَيَاتُكَ لَا نَفْعٌ وَمَوْتُكَ فَاجِعٌ ^(٨) .

(١) ب : « الفعل » مكان : « الفصل » ، تحريف .

(٢) قائله مجهول .

من شواهد : سيبويه ١ : ٣٥٥ ، والخزاعة ٢ : ٨٨ ، والأشُموني ٢ : ١٨ .

(٣) قائله مجهول :

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٥٥ . والأشُموني ٢ : ٥ و صدره :

« أَشَاءُ مَا شِئْتَ حَتَّى لَا أَزَالَ لِمَا .

وفي ط : « شَانَنَةٌ مِن شَانِنَا »

(٤) ط فقط : « يكرر » بالياء .

(٥) يقال : « نولك أن تفعل كذا » ونوالك . ومِنَوَالُكَ أَي : ينبغي لك .

وفي أ : « لا قولك » بالقاف ، تحريف .

(٦) « لَكَ » سقطت من ب ، ط .

(٧) « المضارع » كما سيأتي « سقطت العبارة من أ ، ب .

(٨) في الدرر ١ : ١٢٩ : أنه لم يعثر على قائله ، وفي سيبويه نسب لرجل من بني سلول . و صدره :

« وَأَنْتَ أَمْرٌ مِمَّا خَلَقْتَ لَغَيْرِنَا .

من شواهد سيبويه ١ : ٣٥٨ ، وابن يعش ٢ : ١١٢ ، والخزاعة ٢ : ٨٩ ، والأشُموني ٢ : ١٨ .

وقوله :

٥٦٩ - قَهَرَتْ الْعِدَا الْمُسْتَعِينِينَ بِعُصْبَةٍ وَلَكِنْ بِأَنْوَاعِ الْخَدَائِعِ وَالْمَكْرِ^(١).
وتكرر^(٢) أيضاً في الماضي لفظاً ومعنى نحو : زيد لا قام ولا قعد ، فلم يبق شيء
لا^(٣) تكرر فيه سوى المضارع نحو : زيد لا يقوم .

وقد يغني عن تكرارها حرف نفي غيرها . وهو قليل كقوله :

٥٧٠ - فلا هو أبداً ولم يتجتمع^(٤) .

وتزاد « لا » بين الجار والمجرور ، فينخطأها الجار كقولهم : جئت بلا زاد .

• • •

(١) قائله مجهول .

من شواهد الأسموني ٢ : ١٨ .

(٢) ب : « وتكرر » بالناء ، وط : « ويتكرر » بالياء .

(٣) ط فقط : « إلا » مكان : لا .

(٤) لزهير . وصلره .

• وكان طوى كشحاً على مستكنة .

انظر : المعلقات العشر ص ٨٢ .